# اقتصاد

### رئيس لجنة الموازنة في مجلس الشعب لـ«الوطن»:

## هذه الموازنة انكماشية وللتمويل بالعجز أسباب كثيرة

| الوطن

قال رئيس لجنة الموازنة والحسابات في مجلس الشعب حسين حسون في تصريح لـ«الوطن»: إن من يطّلع على البيان المالي للحكومة للوهلة الأولى قد يشعر بأن هذه الموازنة بحجمها وضخامتها البالغة ٢٦٦٠ مليار ليرة ستكون ملبية للطموحات والآمال المرجوة منها ولكنها في الواقع هي موازنة انكماشية حملت لنا عجزاً مالياً يقدر بـ٧٤١,١٦ مليار ليرة ما يعني أن ٢٧,٨٨٪ من إجمالي حجم الموازنة ممول بالعجز».

وأضاف: «لا شك أن التمويل بالعجز سيكون له تداعيات خطرة ومنعكسات سلبية على مجمل الاقتصاد الوطني وعلى معيشة الأجيال القادمة إن لم تتدارك الحكومة هذا الأمر وتتخذ خطوات فعالة في مجال عودة عجلة الإنتاج وتشجيع عمليات التصدير والحد ما أمكن من عمليات الاستيراد وإدارة وترشيد النفقات وتحسين مستوى تحصيل الأموال العامة ومكافحة أسباب التهرب الضريبي وحسن إدارة وقيادة المؤسسات العامة وكبح جماح تدني سعر صرف الليرة السورية» مشيراً إلى ضرورة أن تقوم الحكومة بالبحث عن أسلوب أكثر عدالة وإنصافاً في توزيع الدعم الاجتماعي بحيث يطول الطبقات الأكثر فقراً وحاجة والأقل دخلاً أملاً في تحقيق العدالة الاجتماعية.

وأضاف حسون أن مشروع الموازنة قد أظهر عجزاً مالياً مقداره ٧٤١,٦ مليار ل.س مقابل مبلغ ٦٢١,٧٣ مليار ل.س في عام ٢٠١٦ بزيادة مقدارها ١١٩,٨٧ مليار ل.س.

وقد عزت وزارة المالية أسباب العجز إلى الزيادة في اعتمادات نفقات مشروع الموازنة المقدرة بمبلغ ٦٨٠ مليار ل.س بالمقابل قدرت الزيادة في الإيرادات العامة بمبلغ ٥٦٠,١٣ مليار ل.س ما أدى إلى ارتفاع العجز المتصدر إلى مبلغ ٧٤١,٦ «وهذا صحيح من حيث الشكل ولكن أعتقد أن الأمر في الواقع ليس كذلك وإنما يعود لجملة من الاعتبارات والعوامل إضافة إلى ما جاء في مصدقة البيان حول أسباب ارتفاع العجز. كل هذه الأمور لعبت دور مهماً في ارتفاعه».

ومن أسباب ارتفاع العجز ذكر حسون تعثر وتوقف العديد من المؤسسات والشركات الاقتصادية وعدم معالجة أوضاعها أو إصلاحها في الوقت المناسب ما أدى إلى خروجها عن الخدمة وبالتالي توقفها وتراكم خساراتها. إضافة إلى عدم ضبط وتشريد الإنفاق العام وخاصة الإنفاق الإداري غير المنتج منه عبر السنوات الماضية في أغلب الوزارات والإدارات والهيئات الحكومية.

كما ذكر ضعف إجراءات التحصيل الضريبي لعدم وجود قاعدة بيانات خاصة بمكلفي الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة لتشميل كل الفعاليات والمنشآت الاقتصادية. علماً بأن هذه الإجراءات هي عملية إجرائية وتنظيمية بحتة ومع ذلك لم تقم بها الحكومة إضافة إلى ضعف إجراءات مكافحة التهرب الضريبي وعدم فعاليتها، وعدم الاكتراث والمبالاة في اتخاذ الإجراءات الحاسمة في معالجة أسباب الهدر بكل أشكاله والفساد والروتين والتسيب والترهل الإداري، وعدم وجود إدارات كفوءة تمتلك الخبرة والكفاءة وتتمتع بالنزاهة والسمعة الجيدة.. «ولا نعلم إلى متى سيستمر هذا الحال».

وذكر من أسباب ارتفاع العجز أيضاً عدم وجود نية من الحكومة للبحث عن مصادر ومطارح ضريبية حقيقية جديدة ترفد خزينة الدولة بالسيولة المالية اللازمة وتقوي مركزها المالي، وعدم وجود ثقافة وطنية اتجاه الالتزام بتسديد حقوق الخزينة العامة ولاسيما منه الحقوق الضريبية، والتقصير الكبير من الحكومة في نشر الوعي الضريبي إعلامياً من خلال الإعلام المرئي والمسموع والمقروء ومن خلال إقامة الندوات وورشات عمل متخصصة في هذا المجال على مستوى المركز وعلى مستوى المحافظات وهذه مسؤولية وزارة المالية تحديداً.. إلى غير ذلك من إجراءات ومتابعات ضرورية ولازمة لتقليص العجز والحد من امتداداته.

### النواب حول موازنة الحكومة للعام ٢٠١٧

# الدندن: الموازنة تعادل ٥ مليارات دولار فقط وهي أقل بثلاث مرات من موازنة ٢٠١١

| الوطن

تابع مجلس الشعب مناقشة البيان المالي لموازنة العام ٢٠١٧ لليوم الثالث على التوالي، وقد تركزت مداخلات النواب حول أهمية اتخاذ إجراءات حقيقية تكفل التخفيف من معاناة المواطنين وتلبي كامل متطلباتهم المعيشية وتعوض ذوي الدخل المحدود من المدنيين والعسكريين عن التفاوت الحاد بين رواتبهم والارتفاع الكبير في أسعار السلع والمواد الأساسية، وضرورة تطبيق الإصلاح الإداري وإنهاء ظاهرة الهدر في الوزارات والجهات العامة، ومكافحة الفساد وضبط الأسواق واتخاذ ما أمكن لخفض سعر الصرف.

من جانبه رأى النائب مجيب الدندن أن مشروع الموازنة هو بحدود ٥ مليارات دولار تقريباً، وهو رقم منخفض ومتواضع مقارنة مع اعتمادات ٢٠١١ التي بلغت ١٧ مليار دولار أي إن اعتمادات موازنة ٢٠١١ أكثر بثلاث أضعاف، وعليه فإن زيادة حجم الإنفاق كما ورد في البيان الحكومي للموازنة غير صحيح.

وأضاف: «كيف لنا أن نعزز الصمود الوطني والتخفيف من الآثار السلبية على المواطن وتحسين المستوى المعيشي ودخل المواطن المحدود لا يتجاوز ٣٥ ألف ليرة أي بحدود ٧٠ دولاراً على حين كان راتبه بحدود ٧٠٠ دولار».

وتابع موجهاً كلامه للحكومة: لا تحسنوا المستوى المعيشي للمواطن بل حافظوا على هذا المستوى لأن المستوى دائماً في حالة تدن».

وأشار إلى أن العديد من التشريعات والقوانين يعتريها الكثير من التعقيدات والروتين التي يجب تعديلها. منوهاً بأن مكافحة الفساد ليس شعاراً يرفع، «فالمطلوب تطبيق القانون أولاً على الأشخاص التي تتم تغطيتهم وليس على الفقراء».

وعما ورد أن المطلوب لإعادة الإعمار في سورية ٥٠ مليار ليرة قال: «إن المطلوب فقط لإعادة إعمار البنى التحتية فعلياً يتجاوز ١٠٠ مليار دولار في أقل تقديراته. والاعتمادات الاستثمارية أرقامها متواضعة».

وأضاف: «ورد في البيان: إن الحكومة مستعدة لتوظيف ٥٦ ألف فرصة عمل.. فمن أين جاءت هذه الأرقام؟ وهل هناك اعتمادات وشواغر كافية؟ ولماذا لم توظف في الأعوام السابقة أم إن طرح الحكومة للأرقام هو مجرد أرقام تطرح للتسويف؟».

ولفت قائلاً: «لا شك أن إيرادات الخزينة في حدها الأدنى من الموارد ولكن الحكومة تلجأ إلى الأسلوب السهل في تحصيل الضرائب لكونها عاجزة عن إيجاد نظام ضريبي واضح».

بدوره رأى النائب جمال رابعة أنه لا بد من وضع برنامج عمل لمواجهة التحديات الاقتصادية لمواجهة الحرب القذرة «ولنؤكد أن أولويات العمل هو دعم وصمود المصالحة وبناء جسر الثقة بين الحكومة والمواطن». مشيراً إلى دعم القطاع الزراعي والثروة الحيوانية وتسريع آليات الإنتاج لدعم الاقتصاد الوطني ووضع آليات جديدة للاستيراد تضمن تقلص كتلة القطع الأجنبي ومحاسبة الفاسدين في الإدارات والجهات العامة.

وأضاف: «إن الفساد ينخر في الهيكل الإداري ولا نتلمس ترسيخاً حقيقياً لمبادئ المحاسبة في المؤسسات الحكومية، ولا تزال الجهات المعنية مقصرة في ذلك. ومن هنا فإن أي خيارات مستقبلية لدعم عملية الإنتاج يتطلب اختيار فريق إداري كفؤ مع مراقبة، وضرورة العمل على بناء هيكل إداري جديد».

وتحدث النائب فواز نصور عن فرص العمل الواردة في البيان قائلاً: «أقول للحكومة قبل إعطاء فرص عمل يجب أن تثبتوا العمال الموجودين لديكم منذ سنوات، لأنه في أقل الاعتبار يجب التثبت. وأنا أستغرب أن من في مجلسنا الكريم هناك من يملك معامل وثروات اقتصادية ونأمل لو أن أحداً منهم ناقش الحكومة حيال ذلك. أم إن هؤلاء الأشخاص حقوقهم واصلة لعندهم. في الوقت الذي نسمع فيه أحاديث عن التهرب الضريبي وغيره، فأين هذا التهرب؟ في الوقت الذي يلتهمون فيه كل شيء والمظلوم الوحيد هنا هو الحكومة. والسؤال: كيف تسكت الحكومة عن هؤلاء الأشخاص الذين يلتهمون كل شيء؟».

وختم قائلاً: «نريد الحديث ضمن إطار المصداقية ونطالب الحكومة بالكثير من الأمور لكن ما هي النتائج هو الأهم».

من جانبه قال النائب محمد رعد: «ورد في البيان المالي رقم يعبر عن سدس الموازنة، كقيمة دعم الدقيق التمويني ٣٩٨ مليار ليرة. أرجو من الحكومة أن تمد المجلس كيف تم تحديد هذا الرقم؟

هنا نسال الحكومة: كيف تم تحديد ٤٠٠ مليار؟ علماً أنه حسب التوقعات الدعم هو ٦٠ ملياراً تخسره الدولة مقابل مادة الخبز. وعندما نقول إن الفساد يبدأ بالتشريع وينتهي بالمرتشين فهذا لأننا قدمنا لهم مساحة واسعة لأن كل الدقيق الذي يستخدم في المخابز السياحية هو دقيق تمويني وعلى ما يبدو يحسب من خارج النسبة لذلك نرجو من لجنة الموازنة التدقيق في رقم الدعم التمويني الذي لا يتجاوز ٦٠ ملياراً وليس٤٠٠ مليار ونأمل الوقوف عند هذا الرقم.

> رابعة: الفساد ينخر الهيكل الإداري ولا نتلمس ترسيخاً حقيقياً للمحاسبة لدى الحكومة
>
> نصور: كيف تسكت الحكومة عن هؤلاء الأشخاص الذين يلتهمون كل شيء؟

### مدير «عمران» لـ«الوطن»:

## لسنا مع رفع سعر الإسمنت ولم نعلم به إلا بعد صدور القرار

# التهريب على قدم وساق في السوق المحلية وكثير من الإسمنت مغشوش

| عبد الهادي شباط

كشف معاون مدير عام المؤسسة العامة للتجارة الداخلية للمعادن ومواد البناء «عمران» سهيل اسمندر لـ«الوطن» أن المؤسسة غير راضية عن زيادة سعر مادة الإسمنت مؤخراً، بنحو ٣ آلاف ليرة سورية للطن الواحد، وذلك بسبب ضعف القدرة الشرائية لدى المواطن وأنه لم يتم التنسيق معهم ولم يعلموا بالزيادة السعرية إلى بعد صدورها.

وأكد أن عمران تستجر يومياً ما بين ٤ إلى ٧ آلاف طن من حجم إنتاج القطاع العام من المادة، وهو ما يمثل استجرار نحو ٧٥٪ من إجمالي إنتاج القطاع العام، وهو ما يغطي نحو ٩٠٪ من احتياجات أيضاً القطاع العام على حين لا يغطي حجم الإنتاج المحلي من مادة الإسمنت أكثر من ٣٠٪ من حاجة السوق المحلية للقطاع الخاص، وأن ما يحدد حجم الكميات المستجرة يومياً هو توافر مركبات الشحن حيث تعاني المؤسسة صعوبات ونقصاً في مجال النقل، وأن المادة حالياً متوافرة بكميات كافية ويمكن تأمين أي طلبات لأي متقدم من القطاعين العام والخاص ضمن إجراءات بسيطة وميسرة، حيث سيتم طرح مادة الإسمنت بدمشق بسعر ٤٣ ألف للطن على حين يباع لدى القطاع الخاص بنحو ٤٧ ألف ليرة للطن كما هو حاصل في الضواحي القريبة من دمشق مثل صحنايا.

مبيناً أن عمران تتحمل خسارة في نقل وتأمين المادة لبعض المحافظات البعيدة عن مناطق الإنتاج وخاصة محافظات المنطقة الجنوبية مثل محافظة درعا والسويداء حيث تتحمل المؤسسة خسارة ٢٥٠٠ ليرة لدى نقل كل طن من مادة الإسمنت لهذه لمحافظات حيث تصل كلفة نقل الطن لهذه لمحافظات قرابة ٦ آلاف ليرة.

وعن استمرار المؤسسة في نقل المادة رغم الخسارة التي تصرح بها أكد أن المؤسسة معنية بتأمين المادة في مختلف المحافظات وعدم ترك المجال لسوق الإسمنت السوداء عبر ملء أي فراغ في السوق المحلية من خلال المواد الإسمنتية المهربة، وفي هذا الشأن يؤكد أن العديد من الماركات المتوافرة في السوق من مادة الإسمنت مخالف وفيه تلاعب لجهة المواصفات عبر التلاعب باسم الماركة وأغلفة الأكياس والمواصفات المدونة عليه وأن العديد من المؤشرات دل على سوء بعض هذه المنتجات لجهة قصر عمرها وعدم مقاومتها حيث تبين أن هناك بعض الماركات من هذه المادة بدأ يفقد خواصة ويتفتت بعد مضي نحو ٥ سنوات على استخدامه وهو ما يشكل خطورة خاصة في مجال الأعمال الإنشائية.

وبالانتقال إلى مدير التخطيط في المؤسسة جمال فريج أوضح أن حجم إجمالي مبيعات المؤسسة منذ بداية العام وحتى نهاية الربع الثالث اقترب من ١٠١ مليون طن وهو ما يمثل ٨٠٪ من حجم المبيعات المخططة، على حين بلغت الاعتمادات المرصدة للمشاريع الاستثمارية للعام الحالي ٧٦٠ مليون ليرة، أنفق منها ٣٥٠ مليون ليرة، وأن قيمة المبيعات بالأمانة للمواد التي تتعامل بها المؤسسة بلغت ٦,٣ مليارات ليرة، وأن حجم العمالة لدى المؤسسة تجاوز ٣ آلاف عامل.

كما أظهر تقرير صادر مؤخراً عن المؤسسة أن عمران بحاجة لمعاملتها معاملة التجار لجهة التعامل مع الغير ومع ممتلكاتها وحرية شراء مواد البناء بالطريقة التي تحددها المؤسسة ما يؤمن السرعة والمرونة داخلياً وخارجياً وضرورة دعم وزيادة أسطول النقل في المؤسسة لنقل مواد البناء لجميع المحافظات والمناطق إضافة لمنح التسهيلات اللازمة لإنشاء المجابل في المحافظات لتأمين مادة البيتون لطبيعة المرحلة القادمة في إعادة الإعمار، وكذلك زيادة عدد مراكز البيع لاستيعاب جميع مواد البناء وهو ما يسهم في وصول المادة وتأمينها لمختلف المناطق وتخفيض سعرها وتخصيص المؤسسة بالقطع الأجنبي اللازم لتأمين ما تحتاجه من المواد من الأسواق الخارجية وبالكميات المطلوبة من مختلف مواد البناء ومتمماتها من دون وجود حلقات وساطة.

## قانون مكافحة الإرهاب يحظى بموافقة الحكومة.. ولجنة تحقيق لمتابعة ملفات المديرين المعفيين

| الوطن

وافق مجلس الوزراء في جلسته أمس على مشروع القانون الخاص بمكافحة الإرهاب الذي يهدف إلى إيجاد قواعد تشريعية تساهم في تعزيز أمن المواطن في حياته وأعماله وتحقيق وقاية المجتمع من الآثار الخطيرة للإرهاب، وذلك انطلاقاً من واجب الدولة في حماية مواطنيها وحماية الممتلكات العامة والخاصة.

وقرر المجلس تشكيل مجموعة عمل مركزية تتكون من وزارات المالية والتعليم العالي والاقتصاد والتجارة الخارجية والإعلام والتنمية الإدارية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي والأمانة العامة في رئاسة مجلس الوزراء والمجلس الاستشاري ومصرف سورية المركزي تعمل على رفع المقترحات اللازمة للاستفادة من الأموال المخصصة للجهات العامة بفعالية وكفاءة عالية لتعزيز العملية الإنتاجية والاقتصادية، إضافة إلى تشكيل مجموعات عمل فرعية فنية تعمل على دراسة واقع القطاعين الإداري والاقتصادي ورفع المقترحات لتطوير أداء هذين القطاعين بما يضمن تحقيق معدلات إنتاجية أعلى وكفاءة إدارية أفضل.

وحرصاً على توفير الوقت والجهد والسرعة في إنجاز المراسلات الحكومية قررت الحكومة البدء بتطبيق نظام المراسلات الحكومية الإلكترونية عوضاً عن الورقية اعتباراً من منتصف الشهر الجاري، والبداية ستكون من مؤسسة مجلس الوزراء في مراسلاتها مع الجهات العامة.

ولتعزيز العلاقات الاقتصادية مع لبنان وافق مجلس الوزراء على السماح باستيراد مادة الموز من لبنان مقابل تصدير الحمضيات بناء على مقترح وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المتضمن العمل على استيراد واحد كيلو غرام من الموز اللبناني مقابل تصدير خمسة كيلو غرام من الحمضيات السورية وذلك اعتباراً من أول شهر تشرين الثاني الجاري ولغاية شهر نيسان من العام القادم.

وخلال الجلسة تم تأكيد عدم الاكتفاء بإعفاء الإدارات العامة وضرورة متابعة ملفاتها من قبل لجنة تحقيق مختصة.


## إعلان طلب عروض أسعار

المصرف الدولي للتجارة و التمويل
The International Bank For Trade & Finance

يعلن المصرف الدولي للتجارة والتمويل عن رغبته بطلب عروض أسعار بالظرف المختوم لتوريد وحدات تخزين بالكميات والمواصفات المحددة أدناه:

1- 900GB 6G 15K DP SAS العدد /8/.
2- 300GB 6G 10K DP SAS العدد /1/.
3- 300GB 6G 10K DP SAS العدد /2/.
4- 1.2TB 6G 15K DP SAS العدد /9/.

على من تتوفر لديه الإمكانات والشروط الفنية اللازمة مع ضرورة توافر سجل تجاري للشركة الراغبة، التوجه للمصرف الدولي للتجارة والتمويل- الإدارة العامة- شارع الباكستان- وحدة المشتريات واللوازم للحصول على دفتر الشروط الفنية المطلوبة.

على أن يتم إرسال العروض بالظرف المختوم إلى ديوان الإدارة العامة الكائن في مبنى الإدارة العامة للمصرف الدولي للتجارة والتمويل- شارع الباكستان- مقابل مطعم مرايا خلال مدة أقصاها نهاية دوام يوم الخميس ٢٠١٦/١١/١٠.

مع التأكيد على أن المصرف ليس ملزماً بإحالة العطاء إلا لمن تتوفر فيه الشروط الفنية الملائمة بغض النظر عن السعر.

للاستفسار والاتصال على:
- وحدة المشتريات واللوازم / هاتف: ٠١١-٢٣٨٨٠٤٧١ عبر الإيميل: Ivan.Baddour@ibtf.com.sy
- وحدة أنظمة التشغيل / هاتف: ٠١١-٢٣٨٨٠١٣٠ عبر الإيميل: Tariq.hammoud@ibtf.com.sy


### وزير المالية لمديري المصارف العامة:

## راعوا الكفاءة والنزاهة عند اختيار المرشحين للإدارات العليا

| محمد راكان مصطفى

بعد أن أمهل رئيس الحكومة عماد خميس المصارف العامة شهراً لتحسين وضعها، منذ نحو الأسبوعين، طلب وزير المالية مأمون حمدان من مديري المصارف العامة العمل على وضع خطط وإستراتيجيات بما يساهم في تنفيذ خطة عمل الحكومة، ووضع هيكليات وآليات واضحة لتطوير الأداء وتنفيذ المهام الموكلة إليها بعيداً عن الروتين والبيروقراطية، وبما يعزز ثقة المواطن بالأداء الحكومي.

إضافة إلى إعداد خطة للتطوير الإداري وتأهيل الموارد البشرية لدى المصارف، واعتماد معايير وأسس موضوعية وشفافة مدروسة تراعي الكفاءة والنزاهة عند اختيار المرشحين لإشغال المفاصل الإدارية العليا، وإيلاء الأهمية إلى مكافحة الفساد ومعالجات حالات الترهل الإداري والبيروقراطي واستبعاد جميع المسيئين والفاسدين ولا سيما في القطاعات التي لها تماس مباشر مع المواطنين، إضافة إلى اتخاذ ما يلزم لاستثمار العمالة في المنشآت الشركات والمؤسسات المتوقفة عن العمل.

كما طالب حمدان مديري المصارف العامة عن طريق مكتب المصارف والتأمين ومدير الإيرادات العامة والشؤون القانونية والقضايا، والإحصاء والبحوث بالإدارة المركزية وبالسرعة القصوى إنجاز مشروعات الصكوك التشريعية المعدة سابقاً، التي أرسلت إليها لدراستها مجدداً في ضوء مرسوم تشكيل الحكومة ٢٠٣ تاريخ ٢٠١٦/٧/٣، ورفع ما يلزم منها ليصار إلى استكمال إجراءات استصدارها أصولاً.

وفي السياق نفسه طالب وزير المالية مديري المصارف العامة عن طريق مكتب المصارف والتأمين ومدير الإيرادات العامة والشؤون القانونية والقضايا، والإحصاء والبحوث بالإدارة المركزية بموافاة مديرية الشؤون الإدارية في الإدارة المركزية، بقائمة الصكوك التشريعية الصادرة والمتعلقة بعمل هذه المديريات والجهات التابعة لها خلال سنوات الأزمة، وإعداد مصفوفة تتضمن معلومات حول وضع هذه الصكوك موضع التنفيذ والآثار الناتجة عن تطبيقها ومعوقات التنفيذ إن وجدت والتعديلات المقترحة عليها.

### رد

## «المالية»: أمين خزينة لتقاضي الرسوم في «الامتحانات»

رداً على مقال نشر في صحيفتكم الغراء حول استيفاء رسم التقدم لامتحانات القبول في شهادات الثانوية والإشكالات التي تعتري استيفاءه.

نؤكد أن وزارة المالية حريصة كل الحرص على عدم تأخير إنجاز تسجيل طلبات المتقدمين أو ذويهم وعدم زيادة العبء المالي عليهم، وعدم إضاعة وقتهم وجهدهم بالانتقال بين مديريات الامتحانات ومديريات المالية لدفع الرسم المتوجب عليهم.

وتبعاً لذلك وتسهيلاً للمواطنين ولحسن سير العمل أصدر وزير المالية الدكتور مأمون حمدان تعميماً موجهاً إلى مديريات ماليات المحافظات تضمن العمل على إرسال أمين خزينة أو أكثر حسب الحاجة الفعلية إلى مديرية الامتحانات في كل محافظة لتحصيل الرسوم في مبنى المديرية المذكورة خلال فترة التسجيل حصراً والتنسيق مع مديرية التربية في المحافظة لتأمين المكان المناسب له، على أن يتم قيد المبالغ المحصلة من قبل أمين الخزينة في الحالة هذه في حساباتها الخاصة بها.

وتجنباً لما كان يحصل من اختلاف في استيفاء الرسوم المتعلقة بذلك بين الماليات والتي كان سببها عدم استيفاء البعض لرسم الطابع، تضمن التعميم التأكيد على اقتطاع الرسوم المترتبة كافة على رسم التسجيل لامتحانات القبول في الشهادات وفق القوانين والأنظمة النافذة وخاصة الواردة في المرسوم التشريعي رقم ٤٤ لعام ٢٠٠٥ المعدل بالمرسوم التشريعي ٣٠ لعام ٢٠١٣.

**المكتب الصحفي في وزارة المالية**